

المزاحمة في الأنظمة السياسية

دراسة في الدور الامريكى – الروسي في منطقة بحر قزوين

م. د سيف حيدر الحسيني

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

saifh.wahab@uokufa.edu.iq

م. ايسر علي جواد الياسري

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

aysera.alyasiri@uokufa.edu.iq

تاريخ استلام البحث 2023/9/16 تاريخ ارجاع البحث 2023/9/29 تاريخ قبول البحث 2023/10/23

إنَّ السبب الرئيسي للمزاحمة والتنافس للأنظمة السياسية (الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا) في منطقة بحر قزوين هو تعدد مصادر الطاقة الهائلة من النفط ، والغاز الطبيعي ، وهذا ما شكل عامل جذب مؤثر للقوى الدولية ، اذ ترى الولايات المتحدة الأمريكية ، في هيمنتها على مصادر الطاقة العالمية ، عاملا ضروريا لديمومة هيمنتها على العالم ، وذلك ما جعل روسيا الاتحادية تدرك أن تطوير موارد طاقة لدول آسيا الوسطى بعيدا عن الدور والمساهمة الروسية سيدفع هذه الدول الى التحرر من القيد الروسي ولن تصبح روسيا الاتحادية الفاعل والمحرك الاول في هذه الجمهوريات، كما أن الشركات مع شركات النفط الامريكية يمكن أن تؤدي الى زيادة الاتصال مع حكومة واشنطن ومن شأن ذلك أن يؤدي الى اضعاف روابطها السياسية والاقتصادية بموسكو وهذا ما تحشاه روسيا الاتحادية ، لذلك ادركت ضرورة مزاحمة الولايات المتحدة في هذه المنطقة للحفاظ على مصالحها .

The competition between USA and Russia in Qazvin is the immerse resources of Oil and Natural Gases, which is a crucial factor in international politics. USA perceives its dominance on global energy as necesry for sustaining its dominance worldwide. Russia realized the energy resources of Middle Asia away from the role and contributions of Russia will remove its influence and diminish its active role in this region. The American oil companies can increase contact with Washington which could weaken political and economic ties to Russia, which might trigger fears of Russia, prompting her to compete with the U.S in the region.

الكلمات المفتاحية: المزاحمة، الأنظمة السياسية، الولايات المتحدة الامريكية، روسيا.

المقدمة

بدأت الأهمية الاستراتيجية لدول بحر قزوين تزداد بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي واستقلال هذه الجمهوريات إذ أصبحت وحدات سياسية مستقلة بذاتها، حاولت هذه الجمهوريات جاهدة ان تُثبت وتُعزز هذا الاستقلال بالاعتماد على نفسها من جهة والاستفادة من التنافس الاقليمي والدولي من جهة ثانية حيث أصبحت مسرحاً لتنافس القوى الاقليمية والدولية، تتميز شعوب منطقة بحر قزوين بتنوعها الثقافي والعربي والديني، لكن الغالب على شعوبها هي أصولهم التركية وديانتهم الاسلامية.

شكل الموقع المتميز والثروات المعدنية المتنوعة فيها نقطة جذب للدول المحيطة بها وحتى الدول من خارج الاقليم فبدأت كل من تركيا وايران بتذكير هذه الدول اصولهم، ومعتقداتهم من اجل تحقيق غاية واحدة وهي اقامة علاقات وثيقة مع هذه الدول وفي ذات الوقت تجنب المشاكل التي قد تترتب اثر تشكل هذه الجمهوريات، لكن دخول الولايات المتحدة الى المنطقة اثار حفيظة بعض القوى الدولية وتحديدا (روسيا والصين) على انه تدخل في مناطق نفوذها، وان وجود الولايات المتحدة في المنطقة هو لأهداف وغايات سياسية واقتصادية فهو من جهة لمنع عودة روسيا الاتحادية للعب دورها كقوة دولية بالتمركز قرب حدودها واقامة القواعد العسكرية ومحاوله توسيع حلف الناتو ليشمل دول من آسيا الوسطى والقوقاز ومن جهة اخرى منع الصين المتعطشة للطاقة من موارد ضخمة قريبة من حدودها والتي قد تجنّبها مستقبلاً مخاطر النقل البحري والذي قد تستخدمه الولايات المتحدة كورقة ضغط ضد الصين في حال نشوب نزاع لسبب ما.

اولاً- أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث في هذا الموضوع كون ان الولايات المتحدة الامريكية وروسيا تنظران الى منطقة بحر قزوين باعتبارها منطقة ذات اهمية اقتصادية وسياسية واستراتيجية مهمة تتطلب مزيداً من الجهد لمحاولة احتوائها والسيطرة عليها ، ما يضمن لها تدعيم نفوذها الدولي ، وتأمين مصادر الطاقة التي تكفي حاجاتها المستقبلية، وترى تلك الدول منطقة بحر قزوين بؤرة صراع سياسي وجغرافي واقتصادي ومن يحاول فرض السيطرة والنفوذ عليها سيمتلك مصادر القوة والطاقة في العالم.

ثانياً- هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان طبيعة التنافس الدولي بين القوى الكبرى في منطقة حوض بحر قزوين ودور متغير الطاقة في هذا التنافس ، فضلاً عن بيان اهمية الموقع الاستراتيجي لهذه المنطقة كون من يسيطر عليها يمكنه التحكم في إمدادات الطاقة وبالتالي يصبح فاعلاً دولياً مؤثراً .

ثالثاً- اشكالية البحث :

تتمثل اشكالية البحث في السؤال التالي هل يعد المتغير الطاقوي عاملاً في عدم الاستقرار والتنافس الدولي في منطقة بحر قزوين ؟ وما مدى امكانية استثمار هذا المتغير من قبل القوى المتنافسة الكبرى للحد من نفوذ بعضها البعض ؟

رابعاً- الفرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من رؤية مفادها ان التنافس الدولي في منطقة بحر قزوين جاء من كون هذه المنطقة تمثل مخزن الموارد الكبرى _ النفط والغاز الطبيعي _ وبالتالي فهي تحتل مكانة مهمة في المدرك الاستراتيجي للعديد من الدول المتنافسة ، فضلاً عن كونها ممكن ان تكون البديل المهم لمنطقة الشرق الاوسط في توفير الموارد الطبيعية في حال تم تحديد امدادات الطاقة في المنطقة الاخيرة .

خامساً- منهجية البحث :

من اجل الوصول الى نتائج علمية وموضوعية تم اعتماد منهج التحليل النظامي، فضلاً عن مدخل التحليل الوصفي .

سادساً- خطة البحث :

تم تقسيم البحث الى مبحثين ، اذ جاء المبحث الاول بعنوان الاهمية الجيوبوليتيكية لبحر قزوين ، فيما جاء المبحث الثاني بعنوان دور المتغير الطاقوي في اطار المنافسة الامريكية - الروسية في بحر قزوين

المبحث الاول : الأهمية الجيوبوليتيكية لبحر قزوين :

اكتسبت منطقة بحر قزوين اهميتها من خلال الموقع الجغرافي الذي امتازت به ، فضلاً عن البعد الاقتصادي اذ تشير الدراسات ومراكز البحوث المتخصصة الى ان هذه المنطقة تحتوي على احتياطات كبيرة جداً من النفط والغاز الطبيعي ما يعادل ما موجود منه في منطقة الخليج العربي ، هذا الامر جعل من منطقة بحر قزوين ساحة للتنافس الدولي والاقليمي .

المطلب الاول : بحر قزوين : التسمية والموقع الجغرافي

إنَّ لبحر قزوين مسميات عدة ، مثل بحر (مازنداران) و بحر (جرجان) إلا إنَّ بحر (الخزر و بحر قزوين) هما أكثر اسمين شائعين لدى الاوساط العلمية، وأنَّ سبب تسميته ببحر قزوين يعود الى انتشار قبيلة باسم (CASP) في السواحل الجنوبية منه، وبذلك اصبحت التسمية الانكليزية له (caspian sea) ، أما تسميته ببحر الخزر فتعود الى وجود قبائل الخزر اليهودية، والذين يعودون بالأصل الى الاترك المغول وذلك بحسب العديد من الباحثين التاريخيين ، الذين سكنوا بلاد الخزر التي تقع في الجنوب الروسي جوار مصب نهر الفولكا في بحر قزوين، لكنهم سرعان ما نزحوا الى أوروبا وبالأخص الشرقية منها، واتخذوا اللغة الالمانية لغة رسمية لهم بعدما اضافوا لها بعض المفردات الجديدة من البولونية والروسية (1) .

كما أنّ بحر قزوين هو إحدى البقاع الوامضة على خريطة العالم الاقتصادية ، وهذا يأتي من موقعه الجغرافي المهم، والذي يقع بين دائرتي العرض (37-47 شمالاً)، وبين خطي الطول (47-55 شرقاً) ويعدُّ بحر قزوين أكبر بحر حبيس في العالم، إذ هو بحر مغلق بين آسيا وأوروبا. ويعد بحر قزوين أكبر مسطح مائي مغلق على سطح الأرض يقع شمال غرب آسيا محصوراً بين أذربيجان من الجنوب الغربي، وإيران من الجنوب وكازاخستان من الشمال الشرقي وتركمنستان من الجنوب الشرقي وروسيا من الشمال الغربي، ويعد شاطئ كازاخستان هو الأطول على البحر إذ يبلغ طوله (1900) كم²، وإيران (820) كم²، وروسيا وتركمنستان (3019) كم² أما الجانب الأذري فيبلغ (640) كم² وهو الأقصر⁽²⁾.

تتراوح مساحته ما بين (730 ألف و 230 ألف كم²) حسب تأثير العوامل الطبيعية . فيما يبلغ عمقه (3320 م²) ، وبالتالي فهو يحمل خصائص البحار والبحيرات. ويمكن تمييز ثلاثة نطاقات جغرافية لبحر قزوين متمثلة في القطاع الشمالي والأوسط والجنوبي ويتسم القطاع الشمالي بانسيابية شواطئه وضحالة قاعه وهو يمثل حوالي 22% من مساحته ويمتوسط عمق حوالي (2.2 م²)، أن حركة المياه في هذا القسم تكون دائماً باتجاه عقارب الساعة . أما القطاع الأوسط فيغطي حوالي 20% من مساحته الكلية ويمتوسط عمق قدره (372 م²) ويحوي القطاع الجنوبي الأعماق الأكثر غوراً وبمساحة تغطي النسبة المتبقية البالغة 20% من المساحة الكلية علماً أن اتجاه حركة المياه في قسميه الوسطي والجنوبي تسير بعكس اتجاه عقارب الساعة⁽³⁾.

فقد يبلغ طول بحر قزوين من الشمال للجنوب نحو (3233 كم²)، ومتوسط عرضه من الغرب للشرق نحو (330 كم²)، وتصل كمية المياه فيه إلى (77 ألف كم²) أي ان مساحته تبلغ أربعة أضعاف مساحة الخليج العربي. ورغم انه يقع على بعد 30 متراً أسفل سطح البحر، فتتوفر فيه كل سمات البحر. وهو في الواقع آخر منطقة من بحر ضخم كان يصل في السابق البحر المتوسط بالبحر الأسود قبل ملايين السنين. كما ان بحر الاورال وسط آسيا يمثل جزءاً آخر من البحر المشار إليه، علماً أن بحر الاورال جف تقريباً خلال السنوات السابقة وبحر قزوين نفسه مهدد بالجفاف خصوصاً في منطقة قارا بوغاز غول في الطرف الشمالي الشرقي حيث تتبخر المياه بمعدلات كبيرة الجدير بالذكر أن 30% من المياه العذبة التي تصب في بحر قزوين تأتي من الأنهار الإيرانية، كما تساهم الأنهار الروسية، بما في ذلك نهر الفولغا الضخم، بنسبة 30% تقريباً ويستمد البحر مياهه المتجددة من عدد من الأنهار هي : الفولغا والأورال في الشمال وتيريك في الغرب وكورا والنهر الأبيض⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لبحر قزوين

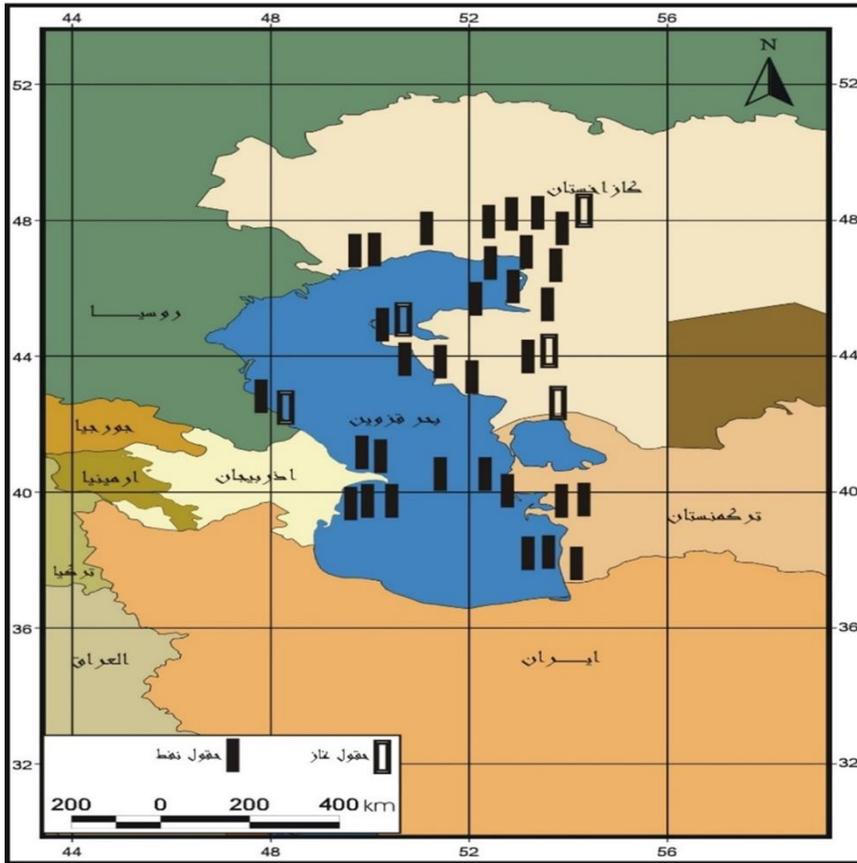
تدلُّ كلمة قزوين على المنطقة التي تحتوي على احتياطيات كبيرة من الهيدروكربونات الموجودة في الدول المحيطة ببحر قزوين او التي تقع بالقرب منه ، وإنَّ كلمة قزوين لم تعدُّ تدل على اسم البحر فقط وانما هي منطقة تكتسب هويتها من خلال النفط ، إذ يصفه الباحث الأمريكي المختص (ستيفن كينزر) بأنه كتلة مائية

بحجم ولاية كاليفورنيا تخبئ تحت قاعها 200 مليون برميل من النفط أي ما يعادل 16% من احتياطي نفط الكرة الارضية ، اما الخبير الانكليزي (جوليان لي) فيقدر ان البحر يحتوي كذلك على 600 مليار متر مكعب من الغاز ، اضافة الى انه غني بالأسمك المنتجة للكافيار المشهورة بها روسيا وايران⁽⁵⁾ .

ومن المتوقع أن يصل إنتاج بحر قزوين من النفط إلى حوالي (4,5) مليون برميل في عام 2010, فضلاً عن احتوائه على كميات من الغاز الطبيعي , إذ يتركز في تركمانستان وتمتلك أضخم احتياطات مؤكد من الغاز الطبيعي وتصل إلى (9.870) تريليون قدم مكعب, حسب التقدير الصادر عام 2016 , أما كازاخستان (1.907) تريليون قدم مكعب في عام (2016) , وأذربيجان إذ بلغ احتياطها من النفط الخام حوالي (7.000) مليون برميل , والغاز حوالي (1.284) تريليون متر مكعب عام (2016) ، ومن ذلك تأتي أهمية منطقة بحر قزوين في تزويد العالم بالنفط والغاز الطبيعي ، إذ تمت مقارنة موارده الراهنة من النفط والغاز الطبيعي باحتياطيات بحر الشمال من النفط واحتياطيات امريكا الشمالية من الغاز الطبيعي ، فضلاً عن الاحتياطيات المحتملة من النفط في المنطقة يمكن مقارنتها باحتياطيات المملكة العربية السعودية⁽⁶⁾ .

ومما عزز من الأهمية الاقتصادية لمنطقة حوض بحر قزوين هو أن كلفة استخراج البرميل الواحد من دول آسيا الوسطى المطللة على بحر قزوين تقدر بحدود (3-4) دولار بالمقارنة مع تكلفة استخراج البرميل الواحد من مناطق متعددة في العالم مثل كندا والتي تصل في حدها الأقصى إلى نحو (25) دولار وفي حدها الأدنى إلى نحو (20) دولار، أو في آلاسكا التي تصل فيها تكلفة استخراج برميل واحد من النفط بحدود (6-7) دولار كحد أقصى⁽⁷⁾ .

شكل (1) حقول النفط والغاز الطبيعي المستغلة لدول آسيا الوسطى وبحر قزوين



المصدر نقلاً عن: ديارى صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافية

السياسية، ابو ظبي، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2010، ص 24.

لذا، فقد اكتسب نفط بحر قزوين قدراً كبيراً من الزخم السياسي والتجاري منذ مجيء المجموعة الأولى من الشركات الاجنبية الى تلك المنطقة في نهاية الثمانينيات، وإذا كان استثمار ثروات بحر قزوين قد أثار العديد من الصراعات فإنّ مد خطوط الانابيب قد أصبح الآن الجزء الرئيس من هذه الصراعات؛ بل أنّ انظار العالم تتركز أكثر على هذه الخطوط، وأصبح بعضهم يرى أنّ خطوط الانابيب ومساراتها هي التي ترسم مستقبل المنطقة، وتحدد الاطار العام للعلاقات بين دولها وبين العالم⁽⁸⁾، وقد تمحورت بشأن هذه الخطوط واتجاهاتها مصالح سياسية واقتصادية، ويعود ذلك الى جملة اعتبارات فخطوط الانابيب تمثل⁽⁹⁾:

1- مفتاح سياسي : ذلك أنّ من يسيطر أو يملك خطوط أنابيب النفط والغاز يملك مفتاح ضخ النفط والغاز او إيقافه .

2- مفتاح اقتصادي : وذلك من خلال العوائد الاقتصادية لمروره أو ضخه عبر الموانئ فضلاً عن إمكانية الضغط على الدول المنتجة والمستهلكة معا .

بالرغم من أنّ منطقة بحر قزوين تحظى بهذه الأهمية الاقتصادية الكبيرة وخاصة فيما يتعلق بالنفط والغاز والطبيعي ، لكنه توجد هناك ثلاث عوائق خطيرة امام تنمية موارد الطاقة الكامنة في بحر قزوين ، أولها الخلاف الصاحب حول مسارات النقل الذي ازداد تعقيدا بسبب المخاطر الجيوسياسية والمصالح المتشعبة للفرقاء ، اما ثانيهما هو التقدم البطيء في تأسيس نظام قانوني معقول يستند الى مبدأ سيادة حكم القانون في دول منطقة بحر قزوين جميعها ، اما ثالث العوائق تتمثل في تحديد من هي الجهة التي ستولى الاشراف على تنمية موارد بحر قزوين وادارتها⁽¹⁰⁾.

المبحث الثاني : دور المتغير الطاقوي في اطار المنافسة الامريكية – الروسية في بحر قزوين

بالرغم من كون منطقة بحر قزوين تمتاز بموقعها الجغرافي المهم ، الا ان المتغير الطاقوي يعد العامل المهم للتنافس في هذه المنطقة نتيجة لإرتباطه بالبعد الاقتصادي ، وهذا ما جعل من هذه المنطقة ساحة للتنافس وتعزيز النفوذ للدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية وروسيا ، وان هذا التنافس مرتبط بصورة مباشرة بمحلات التنقيب الجديدة اذ ان أي استكشاف جديد من شأنه ان يجعل من المنطقة مساحة للتنافس وربما للصراع .

المطلب الاول : الولايات المتحدة الامريكية ودورها في منطقة بحر قزوين :

إنّ مصالح وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة بحر قزوين، فقد تعززت نتيجة تفاعل المتغيرات الدولية مع التغيرات الإقليمية في منطقة بحر قزوين، إذ يتمثل المتغير الدولي الابرز هو تفكك الاتحاد السوفيتي وهذا أدى الى استقلال العديد من اجزائه كدول حديثة، ومن ضمنها جمهوريات بحر قزوين ، وبالتالي فإن النتيجة المباشرة لهذا التغير الدولي الجديد هو ظهور الولايات المتحدة الامريكية كمين في الساحة الدولية . كما أنّ السبب الرئيسي للتنافس في منطقة بحر قزوين هو تعدد مصادر الطاقة الهائلة من النفط ، والغاز الطبيعي ، وهذا ما شكل عامل جذب مؤثر للقوى الدولية ، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، التي ترى في هيمنتها على مصادر الطاقة العالمية ، عاملا ضروريا لديمومة هيمنتها على العالم ، إذ ان تلك الهيمنة ستجعلها المتحكم الأول في مسارات الصراعات الدولية ، وشؤون العالم الأخرى ، وتحد من تطلعات القوى المنافسة لها ، وبالتالي فإن كل ما يجري في هذه المنطقة هو جزئيات من مشروع امريكي جيواستراتيجي كبير لتوظيف الغاز الطبيعي لإضعاف دول بعينها سواء كانت منتجة – روسيا – ام مستهلكة – الصين – ويأتي هذا في اطار الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة وتفرداها في قيادة النظام العالمي وعدم السماح بدخول شركاء جدد الى سدة هذه القيادة ولجم أي محاولة لتحويله الى نظام متعدد الاقطاب⁽¹¹⁾.

تعدّ الولايات المتحدة الامريكية أنّ منطقة بحر قزوين وبما تمتلكه من موارد نفطية وغازية تعتبر من حيث الاهمية لها بأنها منطقة الخليج العربي الثانية ، وللبعد النفطي في هذه المنطقة اهمية كبيرة من ناحيتين ، الناحية الأولى وتتمثل بالبعد المكاني من حيث الموقع بالقرب من الاماكن الاستراتيجية التي تضم احتياطات

كبيرة للطاقة وهذا يأتي ضمن الاهداف الاستراتيجية الامريكية ، والناحية الثانية تتمثل بالبعد الاقتصادي اذ ان نفط ، وغاز بحر قزوين سيؤدي دوره في تغيير معالم المنطقة ، من خلال توفير ثروات هائلة لاسيما للدول المتشاطئة لمنطقة بحر قزوين ، وبالتالي فأن الولايات المتحدة الامريكية وادراكا منها لأهمية هذه المنطقة تسعى الى تداخل الابعاد الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية وربط الاهداف الاقتصادية المتمثل بالسعي للسيطرة على موارد الطاقة المتمثلة بالنفط والغاز بالتوجهات الاستراتيجية عسكريا وسياسيا وهذا من شأنه ان يقوض من هيمنة بعض القوى الدولية الكبرى المتنافسة معها في هذه المنطقة (12).

إنّ الحفاظ على الأمن القومي الامريكي يمثل جوهر الاستراتيجية الامريكية ، وبالتالي فإنّ دخول الولايات المتحدة الأمريكية الى منطقة بحر قزوين بأشكال متعددة يأتي ضمن حساباتها الاستراتيجية في ضرورة الحد من إمكانية عودة اللاعبين الدوليين كروسيا الاتحادية الى الساحة العالمية كإمبراطورية جديدة والعمل على توظيف كل الوسائل المتاحة للحد من اعادة جمع دول الاتحاد السوفيتي سابقا ، اذ عملت الولايات المتحدة الامريكية على ترغيب زعماء جمهوريات اسيا الوسطى للخروج من دائرة النفوذ الروسي مستخدمة في ذلك اقوى وسائل الترغيب وهي تقديم المساعدات المتنوعة ولا سيما في مجال استثمار الموارد الطبيعية (13).

إنّ الولايات المتحدة الامريكية سعت للسيطرة على منطقة بحر قزوين، لاسيما أنّ هذه المنطقة تقع فوق (200) مليار برميل من النفط ، وهذا ما يعزز من قوة الاقتصاد الامريكي مستقبلا ، لكن استغلال هذه الموارد يتطلب بناء شبكة من خطوط الأنابيب لنقل النفط من بحر قزوين الذي تحيط به اليابسة من كل الجهات ، فقد وظفت الولايات المتحدة الامريكية احداث 11 ايلول واتخذتها وسيلة لإيجاد محل لها في وسط آسيا (احتلال أفغانستان)، وتأسيس قاعدة أطلسية للتقرب من ثروات دول بحر قزوين ، وستكون هذه المنطقة الضامن لبقائها قريبة من القوى المنافسة لها وهي إيران وروسيا والصين (14).

فقد عززت الولايات المتحدة مكانتها في المنطقة عبر استخدام وسائل متعددة لإدراكها للأهمية الجيو – استراتيجية لدول آسيا الوسطى وما تحويه من موارد الطاقة الناضبة ، إذ أن الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في جمهوريات آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين بعد غزو أفغانستان عام 2000 تحت ذريعة محاربة الإرهاب المتمثل ب(تنظيم القاعدة)، وتأمين استقرار سياسي وأمني في المنطقة (15)، اذ تهدف الولايات المتحدة الامريكية من الوجود في منطقة بحر قزوين لمواجهة النفوذ الايراني و الروسي في المنطقة حيث تعتبر كل من ايران و روسيا منطقة بحر قزوين مجالاً حيويّاً لهما لمصالحهما الاقتصادية والسياسية خصوصاً مايتعلق بثروات بحر قزوين من الطاقة ، فضلاً عن رغبة كل منهما في نقل طاقة المنطقة الى الاسواق الدولية عبر اراضيها ، وهي مصالح تعارضها الولايات المتحدة بشدة وتعمل على تقويضها في محاولة لعزلها ، مستندة في ذلك الى نشر قواتها العسكرية في دول المنطقة وتكوين علاقات مع الدول التي تحيط بها والعمل على تقويض النفوذ الصيني في منطقة بحر قزوين خصوصاً بعد التقارب الواضح في العلاقات الايرانية – الصينية ورفضهما المحاولات

الأمريكية من السيطرة على اسيا الوسطى وبحر قزوين، وهذا الامر يؤمن للولايات المتحدة الأمريكية المقدرة على التحكم بآليات النمو الاقتصادي العالمي من خلال التحكم بأسعار موارد الطاقة⁽¹⁶⁾، إذ ستبقى موارد الطاقة خلال العقود القادمة مصدراً رئيساً بعد تراجع مشاريع الطاقة البديلة فقد امتد النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال هيمنة شركات الطاقة العملاقة للحفاظ على المصالح الاقتصادية، والسيطرة على مصادر الطاقة في بحر قزوين .

كما إنَّ الهدف من وراء توجه الولايات المتحدة الأمريكية نحو منطقة قلب أوراسيا ، هو منع الانتشار النووي. ويعدُّ انتشار الأسلحة النووية إحدى الهواجس المزمّنة للإدارات الأمريكية المتعاقبة ، ولاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، إذ تذهب معظم المؤشرات الى تأكيد تزايد انتشار ظاهرة امتلاك تلك الأنواع من الأسلحة ، والذي بات يشكل خطراً حقيقياً على شعوب العالم ككل وليس الولايات المتحدة الأمريكية وأمنها فقط ، ولاسيما في ظل احتمالية امتلاك تلك الأسلحة من مجموعات مسلحة معادية للولايات المتحدة و للأنظمة التي تتهمها المجموعات بأنها حليفه للولايات المتحدة ومحاوله استخدامها ضدها ، لذلك تشكل قضية السيطرة على الأسلحة النووية من أهم الموضوعات التي تمثل جوهر الاهتمام الأمريكي في جمهوريات المنطقة ، إذ الخوف من عدم الاستقرار النووي يزداد يوماً بعد يوم لاسيما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي⁽¹⁷⁾ ، ولعل أكثر ما يربب الولايات المتحدة هو كازاخستان أكثر من سواها فهي تمتلك جزءاً كبيراً من الترسانة النووية السوفياتية كما تحوي معادن لا نظير لها في تصنيع الالكترونيات وفي هندسة الطاقة النووية، وصناعة الصواريخ وتقع ضمن اراضيها القاعدة الفضائية الرئيسية للاتحاد السوفيتي (بايكنور)، ويمكن القلق الأمريكي لا ينبعث من امكانية استخدام هذه الدول لقوتها العسكرية وحسب ولكن من احتمال تسربها، أو تسريب الغازها الى دول أو جماعات أخرى لا تتمنى الولايات المتحدة وصولها اليها فالحاجة المادية أو ضعف الرقابة تؤدي بها الى بيع بعض اسلحتها أو تسربها خفية مما يربك الخطط الأمريكية الراهنة للتحكم في الصراعات الدولية والاقليمية⁽¹⁸⁾ .

وبذلك يمكن تلخيص الأهداف الأمريكية في منطقة بحر قزوين كالاتي⁽¹⁹⁾ :

أ-الحيلولة دون هيمنة روسيا الاتحادية على النفط ؛ لان ذلك يوفر لها قوة اقتصادية تمكنها من تطوير صناعتها النفطية الخاصة ، وتعطيها خطوة الى الأمام باتجاه تحقيق أحلامها بالعودة الى مكانتها الدولية السابقة كقوة عظمى .

ب- تأمين استقرار سياسي وأمني لا سيما في أفغانستان من خلال التواجد العسكري الدائم.

ج-ضمان تدفق نفط قزوين الى العالم بأيدي أمريكية

د- إيجاد التوازن بين منطقة بحر قزوين ، ومنطقة الخليج العربي ، بحيث لا تعود منطقة الخليج العربي تتمتع بالمزايا الاستراتيجية الراهنة .

هـ- العمل على السيطرة ، والتحكم بأسعار النفط العالمية على وفق الرغبة الأمريكية وبما لا يضر بمصالح الشركات الدولية .

المطلب الثاني : الدور الروسي في منطقة بحر قزوين :

إنَّ هناك تصاعداً واضحاً للدور الروسي حيال منطقة بحر قزوين، كما أنَّ دور متغير الطاقة له أثر كبير في رسم هذه العلاقة، فدول المنطقة مرتبطة بصورة مباشرة بالاقتصاد الروسي، والذي يتركز بشكل كبير على التحكم في شبكة أنابيب نقل الطاقة التي تتشعب عبر أراضيها، وتستغلها روسيا الاتحادية كورقة ضغط على الدول المنتجة (دول آسيا الوسطى)، فضلاً عن الدول المستهلكة، وبحسب الطبيعة الجيوبولتيكية المطلة على بحر قزوين، مما حدا بتصدير موارد الطاقة نحو الأسواق العالمية أن يتم عبر شبكة الأنابيب الروسية، ومن هذا الواقع نستشف أن مدى تصاعد نفوذ روسيا في المنطقة طاقوياً، إذ أن سعي روسيا الحثيث في عدم التراجع عن هذا الدور لأنه يشكل تمهيداً لأمنها القومي، فضلاً عن الأبعاد الاستراتيجية المحتملة التي تحيط بمصادر الطاقة⁽²⁰⁾.

بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ خطوط نقل الطاقة وحجم التبادلات التجارية المتعلقة بهذه الشبكة المتشعبة نحو الغرب والشرق، قد وصلت إلى درجة المنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة نقل مصادر الطاقة في بحر قزوين ودول آسيا الوسطى، كما أن لروسيا الاتحادية اليد الطولى، والنصيب الأوفر في نقل موارد الطاقة عبر أراضيها، فضلاً عن ذلك وضع آليات خيارات المرور، فإن مشروع نقل النفط الكازاخستاني من بحر قزوين والذي يمتد عبر الأراضي الروسية إلى ميناء (نوفوروسيسك) على البحر الأسود، والذي يتفرع بدوره إلى فرعين أحدهما يتفادى الأراضي الشيشانية، والفرع الآخر يمر بها، فإنه يبين مدى التحكم والقدرة على التأثير التي حازت عليها روسيا الاتحادية في الوقت الحاضر⁽²¹⁾، أو في المستقبل على أية خطوط لا سيما تلك التي تربط بين (كازاخستان، تركمانستان)، فضلاً عن أذربيجان عبر خط أنابيب (باكو - كروزني - نوفوروسيسك) وتمتلك روسيا الاتحادية القدرة على غلق قناة (فولكا دون) التي تربط بحر قزوين بالبحر الأسود مما يسبب في إعاقة أمدادات موارد الطاقة نحو الاتحاد الأوروبي، وقد قامت روسيا الاتحادية بين عام (1995-1996) بغلق القناة جراء الحرب مع الشيشان.

فلا تزال رغبة روسيا الاتحادية في التحكم بمصادر الطاقة المرتبطة بالمجال الجيوبولتيكي لدول آسيا الوسطى وبخاصة منطقة بحر قزوين، حيث أن موارد الطاقة تُعد متغيراً أساسياً ترتكز عليه الاستراتيجية الروسية تجاه دول آسيا الوسطى، فضلاً عن المصالح التي يمكن أن تحققها من خلال سياستها الطاقوية على المستوى الإقليمي والدولي، كما أن مبدأ السيطرة على موارد الطاقة والذي يُعد مظهراً من مظاهر القوة بالنسبة إلى روسيا الاتحادية⁽²²⁾، ومن هذا فإنها تسعى إلى تعزيز نفوذها في هذه الدول للعمل على خلق المناخات المناسبة للتوسّع اقتصادياً فيها، لذا عمدت روسيا إلى اتباع استراتيجية في بحر قزوين تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين:

الأول السيطرة على عمليّات التّقيب, وتطوير مصادر الطّاقة في هذا البحر ونقلها, والثّاني العمل على الحفاظ على موقعها كالدّولة الأكثر تأثيراً في المنطقة.

إنّ المشاريع الحديثة لنقل موارد الطاقة والتي تُعد من أهم العوامل التي يتركز عليها الاقتصاد الروسي في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، فضلاً عن زيادة النفوذ الروسي في المنطقة، فمنذ العام 2002 كان لهذه المشاريع وقعاً اقتصادياً بالغ الأهمية مازالت آثارها لحد الآن مستمرة وصاعدة ومنها: استبدال الشركات الروسية محل الشركات الأجنبية المستثمرة في دول آسيا الوسطى، فقد وقعت شركة (غازبروم) عقد اتفاقية لنقل الغاز الطبيعي ولمدة (10) أعوام عبر الأراضي الروسية والتي انتهت عام 2012، فضلاً عن إبرام اتفاقية مشاركة إنتاج لمدة (25) عاماً مع أوزبكستان، كما أبرمت شركة (لوك أويل) عقود استثمار في منطقة (الأورال) مع شركة (كونسورتيوم) الأوزبكية عام 2007، ولمدة (20) عاماً، فضلاً عن استحواذ شركة (غازبروم) على عقد لنقل معظم الغاز الطبيعي لكل من (كازاخستان، أوزبكستان) عبر شبكة خطوط الأنابيب الروسية، بالإضافة الى اتفاقية "تركمانيشي" التي وقعتها روسيا في ١٢ ميس (مايو) ٢٠٠٧ م مع تركمانستان وكازاخستان، وبموجبها احتكرت روسيا نقل غاز تركمانستان التي تمتلك أكبر احتياطي من الغاز في دول بحر قزوين بعد روسيا حتى عام ٢٠٢٨ م. وتتضمن الاتفاقية إصلاح وإعادة بناء أنبوب الغاز القديم الذي يمتد من تركمانستان عبر كازاخستان إلى ساحل بحر قزوين، وصولاً إلى روسيا، وبإمكانه حالياً نقل خمسة مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً أي نصف الكمية المستهدفة من الاتفاقية، وهي عشر مليارات متر مكعب، والتي كنت تمثل طاقته الاصلية، كما تتضمن الاتفاقية بناء خط انابيب غاز جديد مواز له تصل طاقته الى ١٠ مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً، صرح وزير الصناعة - بحلول عام ٢٠١٠، وفي مدينة "تركمانيشي" التركمانستانية الواقعة على بحر قزوين، صرح وزير الصناعة والطاقة الروسي بان خط الأنابيب الجديد المطور سيشكلان معاً اضخم نظام لنقل الغاز في آسيا الوسطى توقع أن تصل إلى (٣٠) مليار متر مكعب من الغاز سنوياً⁽²³⁾

وفضلاً عما تقدم يمكن القول: إنّ استمرار تنامي له دور شركات الطاقة الروسية في المنطقة، من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها إنما تهدف إلى زيادة الحضور الروسي في دول آسيا الوسطى وبحر قزوين، فضلاً عن الهيمنة والاحتكار على تصدير موارد الطاقة، ومن المحتمل أن يزداد النفوذ الروسي على حساب الدور الأمريكي، فقد بات الاهتمام الكبير من الجانب الروسي على تأمين إمدادات الطاقة إلى الاتحاد الأوروبي عبر احتكار خطوط نقل الطاقة عبر كل من تركيا وإيران، فضلاً عن اكتساب الخبرة في التعاملات الدولية في هذا المجال الحيوي، وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والتي قد تكون أكثر من ذي قبل من أجل استعادة الدور العالمي الذي فقدته منذ انتهاء الحرب الباردة⁽²⁴⁾.

لذلك فإنّ روسيا الاتحادية تدرك أن تطوير موارد طاقيّة لدول آسيا الوسطى بعيداً عن الدور والمساهمة الروسية سيدفع هذه الدول الى التحرر من القيد الروسي ولن تصبح روسيا الاتحادية الفاعل والمحرك الاوّل في

هذه الجمهوريات، كما أن الشراكات مع شركات النفط الأمريكية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الاتصال مع حكومة واشنطن ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إضعاف روابطها السياسية والاقتصادية بموسكو وهذا ما تحشاه روسيا الاتحادية وقد يدفعها إلى القيام بعمل عسكري ضد أي من دول بحر قزوين في حالة تجاوزها الحدود المرسومة لها في التعامل مع الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة على وجه الخصوص⁽²⁵⁾، كما حدث مع جورجيا التي تربطها علاقات وثيقة مع الغرب، كما أن وضع روسيا الاتحادية كممول رئيسي للإمدادات الطاقة الأوروبية يمكن أن يتغير في حال استطاعت الدول الأوروبية الحصول على إمداداتها من الطاقة من دول بحر قزوين والذي بدوره سيضعف ورقة الضغط الروسية والتي غالباً ما تستخدمها تجاه المشاريع الأوروبية الأمريكية والتي ترى فيها روسيا الاتحادية تهديداً لأمنها القومي كالدرع الصاروخي وتوسيع حلف شمال الأطلسي في مناطق النفوذ الروسي⁽²⁶⁾.

إنّ لموارد الطاقة الناضبة دوراً بالغ الأهمية في سد حاجة الطلب العالمي المتنامي على موارد الطاقة، فبالرغم من انخفاض نسبة الطلب على موارد الطاقة مستقبلاً إذ يبلغ مستوى الطلب العالمي الحالي والذي يقدر بنحو (82%)، والذي قد يصل إلى نحو (80%)، تتوقع شركة (برتش بتروليوم) البريطانية أن تبقى روسيا الاتحادية أكبر مصدر لموارد الطاقة الناضبة حتى العام 2030، حيث يبلغ صافي صادراتها من (النفط، الغاز الطبيعي) نحو (16,9%) من إجمالي الطلب العالمي على موارد الطاقة الناضبة، فضلاً عن بقاء الدول الأوروبية أكبر البلدان التي تستورد موارد الطاقة الناضبة وبخاصة الغاز الطبيعي، وبحسب توقع شركة (برتش بتروليوم) فإن روسيا الاتحادية ستبقى تزود الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بنحو الثلث من موارد الطاقة بحلول عام 2030، وستزداد نسبة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي بصورة خاصة، إذ من المتوقع أن تبلغ نسبة الطلب العالمي بنحو (456) بليون قدم مكعب/ يوم، وجميع هذا الطلب يستهلك في مجال الطاقة الكهربائية والصناعة. كما يتوقع معهد (بيكر) أن مصادر الطاقة الناضبة سيزداد عليها خلال الأعوام المقبلة وبخاصة الغاز الطبيعي، إذ من المتوقع أن يتصدر قمة الهرم الطاقوي بعد العام 2020، حيث أن روسيا الاتحادية سوف تسد حاجة الاتحاد الأوروبي بنحو النصف من حاجتها الأساسية، والذي يتم نقله عبر شبكة خطوط الأنابيب التي تستحوذ عليها روسيا الاتحادية⁽²⁷⁾.

ومن المشاريع المستقبلية التي تعزز دور ومكانة روسيا الاتحادية ودول آسيا الوسطى المطلّة على بحر قزوين على صعيد الدولي، وبخاصة في مجال الطاقة، إن هناك مشروع إنشاء قناة (الأورو - آسيوية) المزمع انشاءه من قبل حكومة كازاخستان، والذي يهدف إلى ربط بحر قزوين بالبحر الأسود عبر إنشاء ممرات صناعية، والتي تكون محور لنقل موارد الطاقة لروسيا الاتحادية فضلاً عن دول آسيا الوسطى، سوف تكون بديلاً عن قناة (فولكا دون) والتي تقع جنوب غرب روسيا الاتحادية على البحر الأسود، والتي تربط البحرين عبر هذه القناة، حيث تقدر كلفة المشروع ما بين (4,5-5) مليار دولار، كما وتبلغ طول القناة ما بين (650-700) كيلو

متر، ومن ضمنها نحو (29) كيلو متر تمر عبر الأراضي الروسية، حيث يسمح هذا المشروع بنقل نحو (329,85) مليون برميل/عام، ناهيك عن أن انشاء هذا المشروع المقترح سيعزز من مكانة روسيا (الجيو-اقتصادية)، و(الجيو-سياسية)، فضلاً عن دول آسيا الوسطى.

في حين تحظى روسيا بحصة وافرة في أسواق الطاقة العالمية، إذ تشكل بنحو (12,4%) من الإنتاج العالمي للنفط، وبنحو (16,1%) في انتاج الغاز الطبيعي لعام 2016، كما أن التواجد الروسي في شبه جزيرة القرم سيعزز هو الآخر من دور روسيا في المجال الطاقوي، وبالأخص في تعزيز الاحتياطيات، فضلاً عن إمكانية روسيا من إيصال موارد الطاقة إلى الأسواق الأوروبية عبر البحر الأسود إلى المنافذ البحرية في البحر الأبيض المتوسط، إذ يُعد هذا الممر الحيوي بالنسبة لروسيا لتوصيل امدادات الطاقة نحو الغرب، حيث توفر روسيا الاتحادية نحو الثلث من الطلب الأوربي من موارد الطاقة وبخاصة الغاز الطبيعي، وهذا يولد ضغط على آلية التحكم بالأسعار نتيجة تنامي دول الاتحاد لموارد الطاقة من روسيا ودول آسيا الوسطى، فضلاً عن ذلك أن تطلعات روسيا المستقبلية في تطوير برنامجها الطاقوي من تطوير البنى التحتية لشبكة خطوط النقل، ومد خطوط جديدة عبر ممرات آمنة ومستقرة وتوسيع مجال البحث والتنقيب، فإن هذا الأمر سيعزز من واقع السيطرة والهيمنة كقوة مؤثرة في أسواق الطاقة، فضلاً عن فكرة أمن امدادات موارد الطاقة وتنوع مصادر الإنتاج وخفض الأسعار، يأتي هذا من خلال سعي روسيا الى ضمان سيطرتها على شبكات نقل الطاقة من خلال تبعية بعض دول الجوار لها التي تشكل امتدادا تاريخيا لها قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، بالإضافة الى اتباع اسلوب عقد اتفاقيات ثنائية مع بعض الدول لضمان بقاءها تحت المظلة الروسية⁽²⁸⁾.

ومن جهة أخرى، فإنَّ هناك رؤية مستقبلية تعزز من مكانة روسيا الاتحادية ويتصاعد دورها في المنطقة مفادها: أن تكون شريك أساسي للاتحاد الأوربي، أو تكون عضواً مهماً في الاتحاد الأوربي، وذلك لامتلاكها لكل مقومات الانضمام من موارد اقتصادية وبشرية وعسكرية، وأن ذلك يعزز من دورها ومكانتها في مجال التنافس الدولي، ويمكن القول أن الاتحاد الأوربي له الأمر في القبول أو الرفض في الانضمام إلى الاتحاد، فهذه الرؤية تُعد من أهم الخيارات الجيوبوليتيكية المهمة في القرن الحادي والعشرين، وقد عزز بريجنسكي هذه الرؤية بقوله: (لا يمكن لأي خيار آخر أن يقدم لروسيا الفوائد التي يمكن أن تقدمها أوروبا الحديثة والغنية والديمقراطية المرتبطة بأمريكا ولديها نزعة قومية توسعية، وليس لهاتين القارتين أوروبا وأمريكا أطماع إقليمية في روسيا، على غرار ما وجد لدى الصين، وأن روسيا القومية الديمقراطية هي كيان مرغوب فيه جيوبوليتيكياً)⁽²⁹⁾.

وممَّا تقدم يتبين ان النفوذ الروسي المتزايد في سوق الطاقة العالمي خاصة في الاسواق الاوربية وبدرجة اقل الامريكية وكون روسيا وبلا شك عملاقا في مجال الطاقة سيثير مخاوف الولايات المتحدة الامريكية من استخدام روسيا لإمدادات النفط كسلاح سياسي في مواجهة اوربا والولايات المتحدة الامريكية رغم ان روسيا اكدت في أكثر من مناسبة الطابع الاقتصادي البحت لتعاملاتها في سوق الطاقة بحسبانها موردا هاما واستراتيجيا

لاقتصادها القومي ودعمها اساسية لتمكين الدولة الروسية وتنمية قدراتها ، وفت روسيا أي اهداف سياسية قد تؤثر في امداداتها من الطاقة الى اوربا او غيرها ، مذكرة بأن موسكو التزمت باتفاقاتها مع البلدان الاوربية حتى خلال الحرب الباردة وخلال الازمة الاوكرانية الاخيرة ، لأنها تدرك خطورة أي مسلك مخالف لذلك على اقتصاد البلاد وسمعتها الدولية في سوق الطاقة⁽³⁰⁾ .

الخاتمة :

إن فكرة المزاحمة في الأنظمة السياسية تركز على إمكانية توظيف الفرص لخلق مساحات في الساحة الدولية أو الاقليمية، فمن شأنها ان تضيق الخناق على الطرف المنافس بغية تحقيق المصالح المتوخاة، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الامريكية فإنها تملك الكثير من أوراق القوة في منطقة بحر قزوين فندرجياً، وبعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت اهتمامات الولايات المتحدة ومخاوفها تأخذ أبعاداً أكثر عمقاً، وهي استمرت زهاء عقدٍ من الزمان حتى بلورت سياسة خارجية تعبر عن مصالحها ، اذ يمكننا تحديد هدفين أساسيين لواشنطن يتمثل الأول بحماية مصالح شركات النفط الأميركية في بحر قزوين، فيما يتمثل الثاني بتنويع مصادر استيراد الطاقة. ومع مرور الوقت أضيف إليهما هدف جيوسراتيجي جديد يتمثل بإبعاد النفوذ الروسي والإيراني فعلى الرغم من أهمية مصادر الطاقة للولايات المتحدة .

إما فيما يتعلق في الدور الروسي فإنّ الدفاع عن أمن هذه المناطق هو خط الدفاع الأول عن روسيا، ومن جانب اخر تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في هذه الدول للعمل على خلق المناخات المناسبة للتوسع اقتصادياً فيها ، لهذه الأسباب، وبالإضافة إلى المعطيات التاريخية، فإنّ روسيا تعتبر أنّ لديها مسؤوليات كبيرة لتعزيز الأمن في هذه المنطقة ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد، بالإضافة إلى السياسة القريبة من الغرب التي انتهجها الرئيس الأسبق بوريس يلتسن، لم يكن لموسكو سياسة واضحة تجاه بحر قزوين، ولكن التدخّل الغربي في الواضح جعل من روسيا تشعر بأنها محاصرة، ما أدّى إلى بروز تحولات في السياسة الخارجية الروسية تمثلت في جعل منطقة بحر قزوين من اهم الاولويات في الحسابات الروسية .

المصادر والمراجع :

- (1) للمزيد ينظر: هاشم خضير الجنابي ، جغرافيا أو راسيا : دراسة في الجغرافية العامة والإقليمية ، كلية التربية ، جامعة الموصل ، 1987 ، ص 23-24
- (2) دياربي صالح مجيد ، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين ، ابو ظبي ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2010 ، ص 14 .
- (3) نبيل جعفر عبد الرضا ، جامعة البصرة ، مجلة دراسات إيرانية ، العدد 15 ، 2012 ، ص 94 .
- (4) بحر قزوين : الامن والنفط والسياسة (ملف خاص) ، مجلة مختارات إيرانية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 25 ، 2002 ، ص 55 .
- (5) نقلا عن : عادل محمود مظهر ، منطقة بحر قزوين : الثروة والصراع ، بغداد ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، 2004 ، ص 65 .
- (6) بان قدس يوسف عبد الرحمن ، العلاقات الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الأوربي ، جامعة النهريين ، كلية العلوم السياسية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، 2018 ، ص 143 .
- (7) محمد دياب ، الصراع على الثروات في آسيا الوسطى والقوقاز ، بيروت ، مجلة شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد 105 ، 2002 ، ص 152 .
- (8) محمد السماك ، صراع النفط والسياسة في القوقاز ، مجلة وجهات نظر ، العدد 35 ، 2001 ، ص 22
- (9) عادل محمود مظهر ، مصدر سبق ذكره ، ص 68 .
- (10) بول جر بجوري ، تنمية احتياطيات الطاقة في بحر قزوين : البيئة القانونية ، في مصادر الطاقة في بحر قزوين ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2001 ، ص 74 .
- (11) عبد علي كاظم المعموري ، المواجهة في قلب الارض ، بيروت ، دار روافد ، 2017 ، ص 110 .
- (12) هاشم كاظم صبيحي ، التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين ، جامعة ميسان ، مجلة ابحاث ميسان ، العدد الثالث ، 2006 ، ص 209 .
- (13) حسام سويلم ، القواعد العسكرية في اسيا الوسطى ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 164 ، 2006 ، ص 84 .
- (14) ممدوح أنيس فتحي، الدور الجديد للقوى الكبرى في روسيا، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 1998، ص 94.
- (15) إحسان محمد عبد الحسين الجواهري ، دور متغير الطاقة في الاستراتيجية الروسية حيال دول آسيا الوسطى ، رسالة ماجستير ، جامعة النهريين ، كلية العلوم السياسية ، 2018 ، ص 139 .
- (16) حسن رشيدى، أثر حرب العراق في النظام الدولي، لندن ، مجلة البيان الإسلامية ، العدد 187 ، 2003 ، ص 18 .
- (17) جان هـ. كاليكي وجوناثان إلكند ، آفاق النقل في منطقة بحر قزوين ، بحث في كتاب أمن الطاقة: نحو استراتيجية سياسية خارجية جديدة ، تحرير جان هـ. كاليكي – ديفيد ل. غولدون ، ترجمة حسام الدين خضور ، دمشق ، 2011 ، ص 272 .
- (18) ظافر ناظم سلمان ، الولايات المتحدة وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية ، بغداد ، ، مجلة بيت الحكمة ، العدد (46) ، 2000 ، ص 116 .
- (19) للمزيد ينظر : زلماي خليل زاده، التقييم الاستراتيجي، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1 ، 1997، ص 270 – 271 .
- (20) عادل عباسي، عادل عباسي، السياسة الروسية تجاه الجمهوريات الإسلامية المستقلة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007 ، ص 210 .
- (21) للمزيد ينظر : س . غ لوزيانين ، عودة روسيا الى الشرق الكبير ، ترجمة : هاشم حمادي ، بغداد ، دار المدى ، 2012 ، ص 210 .
- (22) إبراهيم أبو خزام، أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين إلى يومنا هذا، ليبيا ، دار الكتاب الجديد، ليبيا ، 2005 ، ص 105 .
- (23) اسامة مخيمر ، الطاقة والعلاقات الروسية مع اسيا، القاهرة ، مركز الاهرام ، مجلة السياسية الدولية، العدد 170 ، 2007 ، ص 93 .

- (24) طالب حسين حافظ، سياسة روسيا الاتحادية تجاه الجمهوريات الإسلامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص 36.
- (25) عبد علي كاظم المعموري ومالك دحام متعب، النفط والاحتلال في العراق، بيروت، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام 2011، ص 131.
- (26) رعد علي عبيد، نفط الخليج العربي وبحر قزوين وميزان القوى العالمي، جامعة النهدين، كلية العلوم السياسية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، 2013، ص 151.
- (27) للمزيد ينظر: عبد علي كاظم المعموري، المواجهة في قلب الأرض: المزاخمة الروسية للولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص 112.
- (28) بحر قزوين والرؤيا الأمنية، القاهرة، مجلة مختارات إيرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 25، 2002، ص 61.
- (29) زيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، عمان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 113.
- (30) للمزيد ينظر: محمود خليفة جوهر، البحث عن المكانة روسيا بوتين وميلاد نظام عالمي جديد، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2016، ص 132.